

أسباب التهرب من ضريبة الدخل ووسائل الحد منه "دراسة استطلاعية من وجهة نظر مدققي الضريبة في مديرية مالية اللاذقية"

د. سمير شرف*

هدى اسبر**

(تاريخ الإيداع 22 / 7 / 2019. قُبِلَ للنشر في 8 / 10 / 2019)

□ ملخص □

هدف البحث إلى التعرف على أسباب التهرب الضريبي بأشكالها المختلفة سواء كانت تشريعية أم إدارية أم اجتماعية أم شخصية أم اقتصادية، وذلك من وجهة نظر مدققي الضريبة في مديرية مالية اللاذقية، بالإضافة إلى اقتراح الحلول المناسبة للحد من هذه الظاهرة. اعتمد البحث على المنهج الوصفي، وشمل مجتمع البحث جميع مدققي الضريبة في مديرية مالية اللاذقية، والبالغ عددهم حوالي (55) مدققاً. وُرِعَت الاستبانة على جميع مدققي الضريبة في مديرية المالية باللاذقية، حيث استخدمت طريقة الحصر الشامل، استُرِجِعَت منها (50) استبانة، وبنسبة استجابة بلغت (90.91%).

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها: جاءت الأسباب الاقتصادية في مقدمة أسباب التهرب الضريبي، تليها الأسباب التشريعية، ثم الأسباب الشخصية، ثم الأسباب الإدارية، وأخيراً الأسباب الاجتماعية. أما الوسائل التي تحد من التهرب الضريبي فكان أبرزها: زيادة فعالية نظام المعلومات في دائرة الضريبة، والعمل على زيادة الوعي الضريبي، وتبسيط التشريعات المتعلقة بالضريبة، ومراعاة الحالة الاجتماعية للمكلف، وتشديد العقوبات على متهربي الضريبة، وإعطاء حسم تشجيعي لمن يقدم تقريراً حقيقياً لدخله إلى ضريبة الدخل، وزيادة الحوافز للملتزمين بدفع الضريبة في أوقاتها.

كلمات مفتاحية: الضريبة، التهرب الضريبي، الموازنة العامة.

* أستاذ، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

** طالبة دراسات عليا (دكتوراه)، قسم الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

Reasons for Evasion of Income tax and Ways of Reducing it Survey study from the point of view of the tax assessors in the Directorate of Finance Lattakia

***Dr. Samir Sharaf**
****Huda Esber**

(Received 22 / 7 / 2019 . Accepted 8 / 10 / 2019)

□ ABSTRACT □

The purpose of the research is to identify the causes of tax evasion in its various forms, whether legislative, administrative, social, personal or economic, from the point of view of the tax assessors in Lattakia Finance Directorate, in addition to proposing appropriate solutions to reduce this phenomenon. The research was based on the descriptive approach. The research society included all the tax assessors in the Lattakia Finance Directorate, which number about (55) auditors. The questionnaire was distributed to all tax assessors in the Directorate of Finance in Lattakia, where the comprehensive inventory method was used, 50 responses were retrieved and a response rate of (90.91%).

The research reached a number of results, the most important of which were: Economic reasons were the main reasons for tax evasion, followed by legislative reasons, personal reasons, administrative reasons, and social reasons. The measures that limit tax evasion are the most important: increasing the effectiveness of the information system in the tax department, increasing tax awareness, simplifying tax legislation, taking into consideration the social situation of the taxpayer, tightening penalties on tax evaders and giving an incentive to those who submit a real income tax report Income, and increased incentives for those committed to paying the tax on time.

Keywords: tax, tax evasion, public budget.

*Professor, Department of Business Administration, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

** Postgraduate student (PhD), Department of Business Administration, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

المقدمة:

تُعدّ الضرائب من أهم مصادر الإيرادات بالنسبة إلى الدولة من أجل العمل على تغطية نفقاتها، وقيامها بالمشاريع المختلفة التي تعمل على سد حاجات أفراد الشعب المختلفة. في المقابل يوجد أشخاص مكلفون بدفع الضريبة، ويسعون بشتى الوسائل للتقليل من مبلغ الضريبة الذي يقومون بدفعه، وهذا ما يسمى "بالتهرب الضريبي"، وقد يستخدمون وسائل لا يعاقب عليها القانون من أجل التهرب من الضريبة، كاستغلال بعض الثغرات في قانون الضريبة، أو القيام ببعض المعاملات الوهمية، وقد يأخذ التهرب أشكالاً غير مشروعة يعاقب عليها القانون كالقيام بأعمال التزوير، وإخفاء الحسابات الصحيحة، وما إلى ذلك من وسائل مخالفة للقانون، ومن المعروف أنه كلما زادت أعداد الأشخاص الذين يقومون بعمليات التهرب من الضريبة، قلت المبالغ التي تحصل عليها الدولة، وهذا بدوره يؤثر في الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والصحي.

يُعدّ التهرب من دفع الضريبة من أخطر الآفات التي تصيب الضريبة بصفة خاصة، والاقتصاد بصفة عامة لكونه يؤدي إلى استنزاف الموارد الضريبية التي كان من المفروض أن تستفيد منها خزينة الدولة لإنفاقها فيما يحقق المنفعة العامة، وهو ناتج عن هروب البعض من أداء واجباتهم الجبائية، حيث أصبح يهدد اقتصاديات الدول المتخلفة، وهو تحايل بعض المكلفين بالضريبة على الإدارة الجبائية مستخدمين طرقاً وأساليب؛ سواء بصفة مشروعة أم غير مشروعة، فهذا يحول دون تحقيق الدولة لأهداف سياساتها الاقتصادية والاجتماعية، لذا تسعى جاهدة لمعالجة هذه الظاهرة بتسخير إمكانياتها المادية والبشرية، وإدراك الأسباب الحقيقية التي أدت إلى انعكاسها على الاقتصاد الوطني. انطلاقاً من ذلك يسعى البحث الحالي إلى البحث في أسباب التهرب من دفع الضريبة بأشكالها المختلفة سواء كانت تشريعية أم إدارية أم اجتماعية أم شخصية أم اقتصادية، واقتراح الوسائل المناسبة للحد من هذه الظاهرة، وذلك من وجهة نظر مدققي الضريبة في مديرية مالية اللاذقية.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في استمرار مكلفي الضريبة من التهرب من دفع الضريبة المستحقة عليهم، وخصوصاً خلال سنوات الحرب التي مرت وتمر بها سورية، متبعين في ذلك أساليب مختلفة، وذلك لوجود عوامل عديدة تؤدي إلى استمرار تهريبهم، مما يؤدي إلى تقليل الحصيلة الضريبية، وبالتالي عدم تحقيق الأهداف المتوخاة من فرض الضريبة وبخاصة الغرض المالي، مما يؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني، ويحمل الدولة أعباء إضافية نتيجة النقص الملحوظ في الإيرادات العامة التي يتم الاعتماد عليها في تمويل الموازنة العامة للدولة. ويمكن تجسيد مشكلة البحث في التساؤل الآتي: ما هي الأسباب التي تدفع المكلفين إلى التهرب الضريبي (التشريعية، والإدارية، والاجتماعية، والشخصية، والاقتصادية؟ وما هي الوسائل الممكنة التي تحد من ظاهرة التهرب الضريبي؟

أهمية البحث وأهدافه:

تتبع أهمية البحث من تزايد الاهتمام بموضوع التهرب الضريبي، وضرورة وضع الإستراتيجيات الملائمة لاحتوائها والسيطرة عليها، لما يرافقها بعض الآثار السلبية المتمثلة في انخفاض الحصيلة الضريبية الأمر الذي يؤدي إلى نقص ملحوظ في الإيرادات العامة التي يتم الاعتماد عليها في تمويل الموازنة العامة للدولة، لذلك من الأهمية ضرورة البحث في الأسباب التي تقف وراء هذه الظاهرة ودراستها سواء كانت تشريعية أم إدارية أم اجتماعية أم شخصية أم اقتصادية، وإيجاد الحلول المناسبة للحد منها وتفعيل دور الضريبة في تمويل الموازنة العامة للدولة.

يهدف البحث إلى التعرف على أسباب التهرب الضريبي بأشكالها المختلفة سواء كانت تشريعية أم إدارية أم اجتماعية أم شخصية أم اقتصادية, وذلك من وجهة نظر مدققي الضريبة في مديرية مالية اللاذقية, بالإضافة إلى اقتراح الحلول المناسبة للحد من هذه الظاهرة.

فرضيات البحث:

- 1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بالأسباب التشريعية للتهرب من ضريبة الدخل وبين المتوسط الواجب توفره.
- 2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بالأسباب الإدارية للتهرب من ضريبة الدخل وبين المتوسط الواجب توفره.
- 3- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بالأسباب الاجتماعية للتهرب من ضريبة الدخل وبين المتوسط الواجب توفره.
- 4- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بالأسباب الشخصية للتهرب من ضريبة الدخل وبين المتوسط الواجب توفره.
- 5- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بالأسباب الاقتصادية للتهرب من ضريبة الدخل وبين المتوسط الواجب توفره.
- 6- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بوسائل الحد من التهرب الضريبي وبين المتوسط الواجب توفره.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي, وشمل مجتمع البحث جميع مدققي الضريبة في مديرية مالية اللاذقية, والبالغ عددهم حوالي (55) مدققاً. لتحقيق أهداف البحث وبالاعتماد على الدراسات السابقة الواردة في متن البحث, جرى تطوير "استبانة", وقد تكونت الاستبانة من (39) عبارة موزعة على ستة محاور شملت المحاور الخمسة الأولى أسباب التهرب الضريبي: (التشريعية, الإدارية, الاجتماعية, الشخصية, الاقتصادية), أما المحور السادس فتضمن وسائل الحد من التهرب الضريبي. ووُزعت الدرجات على بنود الاستبانة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي, وذلك بإعطاء الدرجة 5/ للإجابة أتفق تماماً, والدرجة 4/ للإجابة أتفق, والدرجة 3/ للإجابة أتفق إلى حد ما, والدرجة 2/ للإجابة لا أتفق, والدرجة 1/ للإجابة لا أتفق تماماً, كذلك استُخدمت حزمة البرامج SPSS.23 للتحليل الإحصائي. وجرى إخضاع هذه الاستبانة لاختبار الموثوقية من الناحية العلمية والإحصائية للتأكد من مدى صلاحيتها; إذ عُرضت على مجموعة من الأكاديميين لأخذ ملاحظاتهم, وقد أجريت التعديلات اللازمة, كما جرى اختبار ثبات أداة البحث باستخدام معادلة ألفا كرونباخ, وكانت النتائج وفق الجدول الآتي:

الجدول (1) اختبار الثبات ألفا كرونباخ لمتغيرات البحث

المحاور	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرونباخ
الأسباب التشريعية	6	0.787
الأسباب الإدارية	6	0.814
الأسباب الاجتماعية	5	0.835
الأسباب الشخصية	4	0.855

0.769	5	الأسباب الاقتصادية
0.888	13	وسائل الحد من التهرب الضريبي
0.823	39	الثبات الكلي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.23

يبين الجدول (1) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع المتغيرات تساوي (0.823)، وهي أكبر من 0.70، كذلك يلاحظ أن قيم معامل ألفا كرونباخ لكل محور من المحاور أكبر من 0.70، وهذا يدل على ثبات الأداة وصلاحيتها للقياس والدراسة.

جرى اختبار فرضيات البحث باستخدام الأساليب الإحصائية الآتية: المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري للعينة، الأهمية النسبية، اختبار (t) لعينة واحدة One- Sample T. test.

أما معيار الحكم على متوسط الاستجابات وفقاً لمقياس ليكرت:

طول الفئة = (درجة الاستجابة العليا - درجة الاستجابة الدنيا) / عدد فئات الاستجابة

$$0.8 = 5 / (1 - 5) = \text{طول الفئة}$$

وبناءً عليه جرى اعتماد التوبوب المغلق، وتحديد المجالات الآتية:

الجدول (2) توبوب تدرجات سلم ليكرت الخماسي (توبوب مغلق)

الأهمية النسبية	تقدير الدرجة	المجال
(20-36)%	لا أتفق تماماً	1.8 - 1
(36.2-52)%	لا أتفق	2.60 - 1.81
(52.2-68)%	أتفق إلى حد ما	3.40 - 2.61
(68.2-84)%	أتفق	4.20 - 3.41
(84.2-100)%	أتفق تماماً	5 - 4.21

المصدر: من إعداد الباحثة

جرى توزيع الاستبانة على جميع مدققي الضريبة في مديرية المالية باللادقية، حيث استخدمت طريقة الحصر الشامل، واسترجعت منها (50) استبانة، وبنسبة استجابة بلغت (90.91%).

الدراسات السابقة:

1- دراسة (Patrick A. Imam and Davina F. Jacobs, 2007) بعنوان:

Effect of Corruption on Tax Revenues in the Middle East.

تأثير الفساد على إيرادات الضريبة في الشرق الأوسط.

هدفت الدراسة إلى تقييم أثر الفساد على التحصيلات الضريبية في الشرق الأوسط، حيث توصلت الدراسة إلى أن السبب في انخفاض التحصيلات الضريبية هو وجود الفساد الإداري داخل الدولة، وأن هذا الأمر جعل المكلفين لا يتقنون بهذه الحكومات، مما دفعها إلى عدم الالتزام الضريبي، وخرجت الدراسة بأن هناك بعض أنواع الضرائب تأثرت بهذا العامل أكثر من غيرها، وهذه الضرائب هي التي يتطلب التفاعل والإيصال المتكرر بين سلطات الضرائب والأفراد (ضريبة الدخل)، وخلصت الدراسة بتوصية أنه إذا أرادت الحكومات أن ترفع معدل الإيرادات الضريبية فإن ذلك يتم

من خلال معالجة الفساد، وزيادة الرفاه الاجتماعي للمواطنين عن طريق تحقيق العدالة الخاصة بالمكلفين من خلال نصوص التشريعات والقوانين الضريبية المطبقة والسارية المفعول داخل الدولة نفسها.

2- دراسة (عبد الله وعليوة, 2011) بعنوان: التهرب الضريبي في العراق: الأسباب وسبل المعالجة: دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للضرائب - فرع الديوانية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أسباب التهرب الضريبي في العراق ووسائل مكافحته، وذلك من خلال الدراسة الميدانية التي جرت في الهيئة العامة للضرائب بفرع الديوانية، اعتمدت الدراسة في أسلوبها المنهجي الوصفي والتطبيقي من خلال المقابلة الشخصية والاستبيان، وتم اختيار الهيئة العامة للضرائب فرع الديوانية لغرض إجراء الجانب العملي من الدراسة. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: ارتفاع معدلات تهرب مكلفي ضريبة الدخل خلال السنوات الأخيرة، حيث إن هناك عدم وجود تنسيق بين فروع الهيئة ودوائر الدولة لتزويدهم بالمقتبسات الخاصة بالمكلفين. وارتفاع معدلات تهرب مكلفي ضريبة الدخل بسبب ظروف البلاد بعد أحداث 2003 لعدم استقرار الوضع الأمني أدى إلى ضعف الالتزام لدى المكلفين فضلاً عن هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج مما أدى إلى زيادة التهرب لمكلفي ضريبة الدخل. يضاف إلى ذلك تأثير العمل التخميني لقياس الدخل الخاضع للضريبة بجدول ضوابط التحاسب الضريبي التي تعد آلية ضعيفة كونها تقديرات للمكلفين لا تستند إلى دراسات علمية كذلك عدم قناعة المكلفين بها مما أدى إلى لجوئهم إلى التزوير والتهرب الضريبي وعدم مراجعة دوائر الضريبة.

3- دراسة (عليما، 2013) بعنوان: التهرب الضريبي أسبابه وأشكاله وطرق الحد منه.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم أسباب التهرب الضريبي وأشكاله والعوامل التي تساعد في التقليل والحد منه، وأجريت الدراسة على عينة من مدققي الضريبة في العاصمة عمان حيث بلغ عددهم (283) مدققاً، وخلصت الدراسة إلى أن الأسباب الشخصية والتشريعية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية مرتبة بحسب الأهمية تلعب دوراً بارزاً في التهرب الضريبي وكل منهما يؤثر على الآخر، وأن التلاعب بالنفقات والإيرادات وعدم مسك دفاتر محاسبية أصولية تعدّ من أبرز أشكاله، وأنّ وضع حوافز تشجيعية وتحقيق العدالة بين المكلفين تقلل من التهرب الضريبي، أوصلت الدراسة بضرورة وضع إستراتيجية لإصلاح النظام الضريبي من خلال نشر الوعي الضريبي ومسك دفاتر محاسبية صحيحة، ووضع تشريع يضمن العدالة والمساواة بين المكلفين.

4- دراسة (الدالي ودأود, 2015) بعنوان: دور التدقيق الضريبي في اكتشاف التهرب الضريبي: دراسة ميدانية في مديريات المال بمحافظة اللاذقية.

هدفت الدراسة إلى تبيان واقع إجراءات التدقيق الضريبي في الدوائر الضريبية في سورية، وأثر ذلك على التهرب الضريبي، ولغرض الوصول للنتائج استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وصمّمت استبانة أداة للدراسة، ووُزعت على عينة من مراقبي الدخل ورؤساء الدوائر في مديريات المال بمحافظة اللاذقية، حيث تكونت من (82) فرداً اختيرت عشوائياً، وبعد الدراسة والتحليل تمّ التوصل إلى النتائج الآتية:

* يتم القيام بعملية التخطيط لأعمال التدقيق من قبل الإدارة الضريبية قبل البدء بتلك العملية، حيث يوجد علاقة ارتباط طردية بين تخطيط التدقيق الضريبي وإمكانية اكتشاف التهرب الضريبي.

* ضعف قيام بعض مراقبي الدخل بإجراءات التحقق من الدفاتر والسجلات المحاسبية وجمع عدد كاف من الأدلة والقرائن، يسهم في تخفيض مصداقية التدقيق الضريبي، وتخفيض إمكانية اكتشاف التهرب الضريبي.

* إعداد مراقب الدخل للتقرير النهائي بشكل يتضمن إشارة واضحة إلى مدى انسجام القوائم المالية مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ومع مواد القانون الضريبي، وكذلك الالتزام بالمعايير المقبولة عموماً، يساعد في اكتشاف التهرب الضريبي.

5- دراسة (سهر، 2018) بعنوان: **التهرب من ضريبة الدخل والعوامل المسببة له وآلية مكافحته: بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب.**

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على الطرق والوسائل التي يلجأ إليها مكلفو ضريبة الدخل لاستمرار تهربهم من دفع الضريبة سواء كانت مشروعة أم غير مشروعة، مع تحديد العوامل التي تؤدي إلى استمرار تهرب المكلف من ضريبة الدخل في العراق. اختير مجموعة من المكلفين الذين تخضع نشاطاتهم لضريبة الدخل، وُوِّعوا على (8) مهن من أصل (25) مهنة خاضعة لضريبة الدخل، واختيار مجموعة من المخمنين المختصين بضريبة الدخل في الهيئة العامة للضرائب وفروعها ممن لهم علاقة مباشرة بإجراءات تحاسب مكلفي ضريبة الدخل. من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: إنَّ كيفية تصرف الحكومة بالإيرادات الضريبية يعد من العوامل المؤثرة في خلق نظرة إيجابية إلى الضريبة، وإنَّ أحد أسباب التهرب الضريبي يرتبط بسياسة الإنفاق الحكومي وأوجهه التي قد لا تخلق القناعة الكافية لدى المكلف لتسديد ما عليه من ضريبة سنوياً. أيضاً برغم من الزيادة الكبيرة في أعداد المكلفين إلا أنَّ توثيق المعلومات عنهم في الهيئة العامة للضرائب ظل يدوياً فيما يخص أضياب مكلفيها وسجلاتها المستعملة في متابعة إجراءات تحاسبهم الضريبي دون الاستفادة من أنظمة المعلوماتية وأجهزة الحاسوب وهذا مما جعلها تعاني العديد من الأخطاء والإشكالات في حصر المكلفين التي باتت سبباً في تعميق واتساع مشكلة التهرب.

بعد استطلاع مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التهرب الضريبي، نلاحظ أنَّ أغلب هذه الدراسات تركز على أنَّ أسباب التهرب الضريبي متنوعة، وقد أخذت الباحثة بجميع هذه الأسباب للتوصل إلى معرفة أي الأسباب الأكثر شيوعاً للحد من تأثيراتها وذلك من خلال اقتراح الآليات المناسبة للحد من التهرب الضريبي، وقد استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في تطوير أداة الدراسة الاستبانة، وتوزيعها على عينة من مدققي الضريبة في مديرية مالية اللادقية.

الإطار النظري للبحث:

أولاً: مفهوم التهرب الضريبي: التهرب الضريبي هو التخلص جزئياً أو كلياً من دفع الضريبة، وقد تكون قبل تحقق الضريبة وذلك باستخدام بعض الأساليب التي لا تحقق الضريبة، وذلك بالتخلي عن أدائها إلى الخزينة (مهايني، 2010، ص10). فالتهرب الضريبي يقع عندما يعتمد بعض المكلفين إلى إتباع أساليب الغش والخداع، مخالفين بذلك أحكام التشريع الضريبي.

ويقصد بالتهرب الضريبي أنه: تلك الظاهرة التي يحاول المكلف من خلالها التخلص من دفع الضريبة المفروضة عليه كلاً أو جزءاً مستخدماً في ذلك الطرق والوسائل غير المشروعة (صبار، 2009، ص326). ويقصد بالتهرب استخدام طرق الاحتيال الفنية والقانونية والإدارية بقصد التخلص من دفع الضريبة فيحاول بعض المكلفين التهرب كلياً أو جزئياً وبشتى الطرق والأساليب (القيسي، 2011، ص147).

كما ويعرف التهرب الضريبي بأنه: تخلص المكلف كلياً أو جزئياً من أداء الضريبة، دون نقل عبئها إلى غيره، مما يؤثر في حصيلة الدولة من الضريبة ويضيع عليها حقها (الخطيب، 2000، ص160).

ويعرفه المشروع السوري في قانون مكافحة التهرب الضريبي رقم (25) لعام 2003 بأنه: كل فعل مخالف لأحكام قوانين الضرائب أو الرسوم يصدر عن المكلف أو من ينوب عنه أو يمثله أو من يفوضه أصولاً، ويقصد بالتهرب من دفع الضرائب والرسوم المالية كلياً أو جزئياً من خلال ما يقدمه للدوائر المالية من قيود أو بيانات أو وثائق تضمنت معلومات مخالفة للحقيقة أو إخفائها أو إنكارها أو عدم تقديمها بالمواعيد المحددة قانوناً باستثناء القوة القاهرة أو إتلافها قبل الموعد المحدد لذلك أو ممارسة عمل خاضع للتكليف دون إعلام الدوائر الضريبية أو إخفاء نشاط يجب إظهاره.

ويعَدُّ التهرب الضريبي أحد ظواهر الحياة الاقتصادية المعاصرة، والتهرب معروف في البلدان النامية، والمتقدمة على حد سواء، ويشمل مختلف فئات المجتمع، والشركات، والمؤسسات على اختلاف أحجامها كما يعد من الجرائم الاقتصادية لما يحدثه من نتائج ضارة على الاقتصاد الوطني (حسين، 2010، ص25).

ويُفَرَّق عادةً بين التهرب الضريبي من جهة، والتجنب الضريبي من جهة ثانية، أما التجنب الضريبي فهو يتحصل بعد إنشاء الواقعة التي يتناولها القانون الضريبي، كرفض استلام السلع المستوردة لتجنب دفع الضريبة الجمركية، أو رفض الإنفاق الاستهلاكي، بالامتناع عن شراء السلع الاستهلاكية لتجنب دفع الضرائب غير المباشرة، أو رفض إنتاج السلعة بالشكل والشروط التي يتناولها القانون بالضريبة على الإنتاج، أو امتناع الشخص عن العمل حتى لا يخضع للضريبة المفروضة على الزيادة في الدخل، بحيث ينفي الفعل أو التصرف الذي تجبى منه الضريبة بمناسبة قيامه به، فلا تتحقق الواقعة المنشأة الضريبية، ومن ثم يتهرب المكلف من الخضوع لأحكامه، وينصرف تجنب الضريبة في الغالب إلى الضرائب غير المباشرة، غير أن هذه الصورة من صور التجنب الضريبي جائزة الوقوع في نطاق محدود في الضرائب المباشرة، فمثلاً إذا كانت الضريبة المفروضة على الدخل تتصاعد أكثر عند ازدياد الدخل فإنَّ المكلف يفضل الكف عن السعي لزيادة الدخل، كما حدث في إنكلترا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث فرضت الضريبة على الدخل بمعدلات مرتفعة مما دفع العمال إلى أن يفضلوا الراحة ليومين في الأسبوع بدل من يوم واحد، وهذا الشكل من أشكال التجنب الضريبي يطلق عليه بعض الكتاب اسم التهرب المالي، ولا شك أنَّ التجنب الضريبي لا يشكل مخالفة للقانون، ولا يعدُّ تهرباً حقيقياً من الضريبة، نظراً لعدم التجسد المادي للواقعة المنشأة للضريبة القانونية (كاظم، 2016، ص232).

ثانياً: آثار التهرب الضريبي: يترتب على التهرب الضريبي نتائج سيئة من مختلف الوجوه، وخاصة الأضرار بالخزينة العامة، حيث تقل فيها حصيلة الضرائب، ومن ثمَّ عجز الدولة عن تنفيذ المشروعات العامة، وبناءً على ما سبق يمكن تصنيف آثار التهرب الضريبي إلى آثار اقتصادية ومالية واجتماعية:

أ- الآثار الاقتصادية للتهرب الضريبي: إنَّ التهرب الضريبي يؤدي إلى انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني، وذلك من عدة جوانب (الدالي وداؤد، 2015، ص286):

1- أثر التهرب الضريبي على توجيه الاستثمارات: إنَّ نقص إيرادات الدولة بسبب التهرب الضريبي لا يسمح بتكوين ادخار عام، وهذا ما يحد من مقدرة الدولة على القيام بالمشاريع الاستثمارية التي تقتضيها التنمية، كما أنَّ انخفاض معدلات الادخار يجعل الدولة تقلص حجم الإعفاءات الممنوحة في إطار ترقية الاستثمارات، وهذا ما ينتج عنه ركود اقتصادي، وذلك بارتفاع معدلات التضخم والبطالة.

2- أثر التهرب الضريبي على قواعد المنافسة: حيث تصبح المؤسسات المتهربة من الضريبة أفضل من تلك التي تؤديها من حيث إمكانية تحسين الجهاز الإنتاجي، وتقوية مكانتها في السوق، إذ يؤدي التهرب الضريبي إلى

تدهور شروط المنافسة بين المشروعات، حيث تكون الفرصة أكبر للمشروعات الأكثر مقدرة على التهرب الضريبي، يحقق لها التفوق على غيرها من المشروعات التي قد تكون أكثر إنتاجاً أو فائدة للمجتمع، حيث تتخفف بالنسبة إليها نفقات الإنتاج بمقدار ما تهربت منه ضريبياً، وهو ما يحقق لها ميزة انخفاض التكاليف مقارنةً مع غيرها من المشروعات التي تعمل بحكم القانون بامثالها للضريبة، وتنافسها بطريقة غير متكافئة، الأمر الذي يشجع المشاريع الأخرى الممتثلة للضريبة على التهرب منها لمواجهة المنافسة غير المتكافئة والاستمرار في السوق.

3- أثر التهرب الضريبي على اقتصاد الظل: إن جانباً من الدخل المتولد داخل اقتصاد الظل (وهو مجموعة من الأنشطة الاقتصادية التي يسعى أصحابها إلى إخفاء دخولهم وعملهم للتهرب من الالتزامات القانونية والاقتصادية المترتبة عليهم سواء كان من خلال دفع الضرائب أم من خلال عدم قانونية العمل وشرعيته). لا يدفع عنه ضرائب، ويحدث ذلك عندما لا يكشف الأفراد عن دخولهم أو طبيعته وظائفهم للإدارة الضريبية، وكلما كان حجم اقتصاد الظل كبيراً فإنه يؤدي إلى تخفيض جوهري في الإيرادات العامة للدولة، وهذا يؤدي إلى زيادة معدلات الضريبة على الأنشطة داخل الاقتصاد الرسمي، مما يجعل من النظام الضريبي القائم على ضريبة الدخل في ظل وجود حجم كبير لاقتصاد الظل غير عادل، الأمر الذي يولد ضغوطاً كبيرة باتجاه تبني الضرائب غير المباشرة التي قد تؤدي إلى انتشار ظاهرة التهرب الضريبي.

ب- الآثار المالية للتهرب الضريبي: الخسارة في الخزينة العامة للدولة وفقدانها حصيلتها المعتبرة من المداخل المتوقعة من وراء الحصيلة الضريبية يؤدي إلى التضخم النقدي لنسب الإصدار النقدي الذي ليس له مقابل، إضافة إلى أنه يؤدي إلى ارتفاع نسبة الديون كطريقة تنتهجها الدولة لسد الفراغ الكبير المالي الذي يسببه التهرب في الخزينة العامة للدولة (بن بكرتي، 2010، ص112).

ج- الآثار الاجتماعية والنفسية للتهرب الضريبي: يؤدي التهرب الضريبي إلى إضعاف روح التضامن بين أفراد المجتمع، كما يؤدي إلى عدم المساواة بين المكلفين في تحمل عبء الضريبة، إذ يتحمل البعض الضريبة بكاملها بينما يتخلص منها الذين تمكنوا من التهرب منها إلى عدم عدالة توزيع العبء الضريبي، وتؤدي كثرة التهرب الضريبي إلى لجوء الدولة إلى رفع معدلات الضرائب الموجودة أو إضافة ضرائب جديدة، فيزداد العبء على من لم يتهرب من الضريبة، لذلك تصبح الضريبة عاجزة عن تحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، بالإضافة إلى ذلك تصبح الضريبة عامل إفساد أخلاقي من خلال البحث عن جميع الوسائل سواء المشروعة أم غير المشروعة قصد التحايل والإفلات من الواجب الضريبي (سميرة، 2014، ص14).

النتائج والمناقشة:

بناءً على نتائج تفريغ الاستبانة، نبين فيما يأتي أسباب التهرب من ضريبة الدخل ووسائل الحد منه من وجهة نظر مدققي الضريبة في مديرية مالية اللاذقية، حيث قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة بحسب كل محور، وذلك وفق الآتي:

أولاً: أسباب التهرب من ضريبة الدخل:

1- الأسباب التشريعية:

الجدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية ونتائج اختبار

الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة فيما يتعلق بالأسباب التشريعية للتهرب من ضريبة الدخل

Test Value = 3			معامل الاختلاف	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الأسباب التشريعية
مؤشر	احتمال	القرار					

	الدالة	t الاختبار	%	%			
1.مدى صرامة نظام العقوبات الخاص بالمتهربين.	0.000	20.233	10.33	85.18	0.440	4.259	
2.مدى وضوح نصوص القانون بالنسبة إلى المقدر.	0.000	19.706	10.97	86.42	0.474	4.321	
3.عدم كفاءة الإعفاءات المنصوص عليها في القانون.	0.000	9.145	15.53	75.08	0.583	3.754	
4.استغلال المكلف الثغرات الموجودة في القانون.	0.000	10.232	13.64	74.76	0.510	3.738	
5.مدى وضوح نصوص القانون بالنسبة إلى المكلف.	0.000	9.449	14.98	75.02	0.562	3.751	
6.عدم الالتزام بالتطبيق الكامل للعقوبات المتعلقة بالمتهربين.	0.000	10.947	14.08	76.72	0.540	3.836	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.23

يبين الجدول رقم (3) أنّ قيم المتوسطات الحسابية لجميع عبارات الأسباب التشريعية للتهرب من ضريبة الدخل تدل على اتفاق أفراد العينة وبدرجة كبيرة وكبيرة جداً، حيث ترتفع قيم هذه المتوسطات عن متوسط المقياس المقابل لتدرجات مقياس ليكرت (3)، وبفرق معنوي، وقد حصلت العبارات على أهمية نسبية أعلاها للعبارة رقم (2) والمتضمنة مدى وضوح نصوص القانون بالنسبة إلى المكلف بأهمية نسبية (86.42%)، وأدناها للعبارة رقم (4) والمتضمنة استغلال المكلف الثغرات الموجودة في القانون بأهمية نسبية (74.76%). وبملاحظة قيم معامل الاختلاف لجميع العبارات يتبين أنّ أدنى قيمة لهذا المعامل بلغت $CV = 10.33\%$ وأعلى قيمة له بلغت $CV = 14.98\%$ وهذا يدل على أنّ هناك تجانساً في إجابات أفراد العينة حول الأسباب التشريعية للتهرب من ضريبة الدخل.

اختبار الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بالأسباب التشريعية للتهرب من ضريبة الدخل وبين المتوسط الواجب توفره.
الجدول (4) نتائج اختبار الفرضية الأولى

One-Sample Statistics

N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	الأهمية النسبية %	معامل الاختلاف %
50	3.9432	.12676	.01793	78.86%	3.21%

One-Sample Test

Test Value = 3				
t	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
			Lower	Upper

52.616	.000	.94320	.9072	.9792
--------	------	--------	-------	-------

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS.23)

يبين الجدول رقم (4) أنّ قيمة المتوسط الحسابي العام لعبارات محور الأسباب التشريعية ترتفع عن متوسط المقياس (3)، وبفارق معنوي بلغ (0.9432)، وتقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وتقابل شدة الإجابة "أنتفق" على مقياس ليكرت، ومعامل اختلاف (3.21%) يدل على تجانس إجابات أفراد العينة، وبما أنّ احتمال الدلالة $P = .000 < 0.05$ ، فإننا نرفض الفرضية الأولى ونقبل الفرضية البديلة، ويمكن القول إن الأسباب التشريعية تؤدي إلى التهرب من ضريبة الدخل، وبأهمية نسبية (78.86%).

2- الأسباب الإدارية:

الجدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية ونتائج اختبار

الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة فيما يتعلق بالأسباب الإدارية للتهرب من ضريبة الدخل

Test Value = 3		معامل الاختلاف %	الأهمية النسبية %	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الأسباب الإدارية
القرار	مؤشر الاختبار t					
دال	.000	32.05	48.48	0.777	2.424	7. غموض الإجراءات واتساع نطاق التقدير الشخصي.
دال	.000	15.81	75.54	0.597	3.777	8. مدى كفاءة نظام التحصيل في الدائرة.
دال	.000	14.85	77.18	0.573	3.859	9. كفاءة وقدرة الموظفين على القيام بالأعمال الموكل إليهم.
دال	.000	13.52	75.72	0.512	3.786	10. الإجراءات الروتينية المتعلقة بمراحل تقدير وتحصيل الضريبة.
دال	.000	10.59	87.06	0.461	4.353	11. مدى كفاءة وقدرة نظام المعلومات في الدائرة بجمع بيانات دخول المكلفين.
دال	.000	13.53	78.62	0.532	3.931	12. ضعف الرقابة الإدارية وقصورها عن كشف التهرب الضريبي.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.23

يبين الجدول رقم (5) أنّ قيم المتوسطات الحسابية للعبارات (8, 9, 10, 11, 12) تدل على اتفاق أفراد العينة وبدرجة كبيرة وكبيرة جداً، حيث ترتفع قيم هذه المتوسطات عن متوسط المقياس المقابل لتدرجات مقياس ليكرت (3)، وبفارق معنوي، أما بالنسبة إلى العبارة رقم (7) فتدل قيمة المتوسط الحسابي لها على عدم اتفاق أفراد العينة على أنّ غموض الإجراءات واتساع نطاق التقدير الشخصي يعدّ من الأسباب الإدارية للتهرب من ضريبة الدخل، وقد حصلت العبارات على أهمية نسبية أعلاها للعبارة رقم (11) والمتضمنة مدى كفاءة وقدرة نظام المعلومات في الدائرة وقصورها

عن كشف التهرب الضريبي بأهمية نسبية (87.06%)، وأدناها للعبارة رقم (7) والمتضمنة غموض الإجراءات واتساع نطاق التقدير الشخصي بأهمية نسبية (48.48%). وبملاحظة قيم معامل الاختلاف لجميع العبارات يتبين أن أدنى قيمة لهذا المعامل بلغت $CV = 10.59\%$ وأعلى قيمة له بلغت $CV = 32.05\%$ وهذا يدل على أن هناك تجانساً في إجابات أفراد العينة حول الأسباب الإدارية للتهرب من ضريبة الدخل.

اختبار الفرضية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بالأسباب الإدارية للتهرب من ضريبة الدخل وبين المتوسط الواجب توفره.

الجدول (6) نتائج اختبار الفرضية الثانية

One-Sample Statistics

N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	الأهمية النسبية %	معامل الاختلاف %
50	3.6896	.16865	.02385	73.79%	4.57%

One-Sample Test

Test Value = 3				
t	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
			Lower	Upper
28.913	.000	.68960	.6417	.7375

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS.23)

يبين الجدول رقم (6) أن قيمة المتوسط الحسابي العام لعبارات محور الأسباب الإدارية ترتفع عن متوسط المقياس (3)، وبفرق معنوي بلغ (0.6896)، وتقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وتقابل شدة الإجابة "أثقف" على مقياس ليكرت، ومعامل اختلاف (4.57%) يدل على تجانس إجابات أفراد العينة، وبما أن احتمال الدلالة $P = 0.000 < 0.05$ ، فإننا نرفض الفرضية الثانية ونقبل الفرضية البديلة، ويمكن القول إن الأسباب الإدارية تؤدي إلى التهرب من ضريبة الدخل، وبأهمية نسبية (73.79%).

3- الأسباب الاجتماعية:

يبين الجدول رقم (7) أن قيم المتوسطات الحسابية للعبارات (14, 15, 16, 17) تدل على اتفاق أفراد العينة وبدرجة كبيرة وكبيرة جداً، حيث ترتفع قيم هذه المتوسطات عن متوسط المقياس المقابل لتدرجات مقياس ليكرت (3)، وبفرق معنوي، أما بالنسبة إلى العبارة رقم (13) فتدل قيمة المتوسط الحسابي لها على عدم اتفاق أفراد العينة على أن التقاليد الاجتماعية والتعصب للأقارب يعدّ من الأسباب الاجتماعية للتهرب من ضريبة الدخل، وقد حصلت العبارات على أهمية نسبية أعلاها للعبارة رقم (15) والمتضمنة جهل المكلف بالأهمية الضريبية ودورها في الاقتصاد الوطني بأهمية نسبية (87.28%)، وأدناها للعبارة رقم (13) والمتضمنة التقاليد الاجتماعية والتعصب للأقارب بأهمية نسبية (49.72%).

الجدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية ونتائج اختبار

الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة فيما يتعلق بالأسباب الاجتماعية للتهرب من ضريبة الدخل

Test Value = 3			معامل الاختلاف %	الأهمية النسبية %	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الأسباب الاجتماعية
القرار	احتمال الدلالة	مؤشر الاختبار t					
دال	.000	-4.892	29.89	49.72	0.743	2.486	13. التقاليد الاجتماعية والتعصب للأقارب.
دال	.000	12.120	13.38	77.86	0.521	3.893	14. نظرة المجتمع للمتهربين من الضريبة.
دال	.000	19.367	11.41	87.28	0.498	4.364	15. جهل المكلف بأهمية الضريبة ودورها في الاقتصاد الوطني.
دال	.000	9.729	14.94	75.52	0.564	3.776	16. الحالة الاجتماعية للمكلف.
دال	.000	2.954	22.42	66.2	0.742	3.310	17. الفساد الخفي وغياب القيم الاجتماعية.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.23

وبملاحظة قيم معامل الاختلاف لجميع العبارات يتبين أنّ أدنى قيمة لهذا المعامل بلغت $CV = 11.41\%$ وأعلى قيمة له بلغت $CV = 29.89\%$ وهذا يدل على أنّ هناك تجانساً في إجابات أفراد العينة حول الأسباب الاجتماعية للتهرب من ضريبة الدخل.

اختبار الفرضية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بالأسباب الاجتماعية للتهرب من ضريبة الدخل وبين المتوسط الواجب توفره.

الجدول (8) نتائج اختبار الفرضية الثالثة

One-Sample Statistics

N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	الأهمية النسبية %	معامل الاختلاف %
50	3.5675	.11391	.01611	71.35%	3.19%

One-Sample Test

Test Value = 3

t	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
			Lower	Upper
35.229	.000	.56751	.5351	.5999

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS.23)

يبين الجدول رقم (8) أن قيمة المتوسط الحسابي العام لعبارات محور الأسباب الاجتماعية ترتفع عن متوسط المقياس (3)، وبفارق معنوي بلغ (0.56751)، وتقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وتقابل شدة الإجابة "أتفق" على مقياس ليكرت، ومعامل اختلاف (3.19%) يدل على تجانس إجابات أفراد العينة، وبما أن احتمال الدلالة $P = .000 < 0.05$ ، فإننا نرفض الفرضية الثالثة ونقبل الفرضية البديلة، ويمكن القول إن الأسباب الاجتماعية تؤدي إلى التهرب من ضريبة الدخل، وبأهمية نسبية (71.35%).

4- الأسباب الشخصية:

يبين الجدول رقم (9) أن قيم المتوسطات الحسابية لجميع العبارات تدل على اتفاق أفراد العينة وبدرجة كبيرة، حيث ترتفع قيم هذه المتوسطات عن متوسط المقياس المقابل لتدرجات مقياس ليكرت (3)، وبفارق معنوي، وقد حصلت العبارات على أهمية نسبية أعلاها للعبارة رقم (19) والمتضمنة قلة الوعي بأثر التهرب السلبي على المجتمع بأهمية نسبية (77.38%)، وأدناها للعبارة رقم (21) والمتضمنة شعور المكلف بوجود ازدواج ضريبي عليه بأهمية نسبية (75.3%).

الجدول (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية ونتائج اختبار

الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة فيما يتعلق بالأسباب الشخصية للتهرب من ضريبة الدخل

Test Value = 3			معامل الاختلاف %	الأهمية النسبية %	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الأسباب الشخصية
القرار	احتمال الدلالة	مؤشر الاختبار t					
دال	.000	10.307	14.80	76.5	0.566	3.825	18. سيطرة الجشع والرغبة في جمع المال.
دال	.000	16.607	9.56	77.38	0.370	3.869	19. قلة الوعي بأثر التهرب السلبي على المجتمع.
دال	.000	15.934	9.67	76.72	0.371	3.836	20. شعور المكلف بعدم عدالة النظام الضريبي.
دال	.000	9.200	15.62	75.3	0.588	3.765	21. شعور المكلف بوجود ازدواج ضريبي عليه.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.23

وبملاحظة قيم معامل الاختلاف لجميع العبارات يتبين أن أدنى قيمة لهذا المعامل بلغت $CV = 9.56\%$ وأعلى قيمة له بلغت $CV = 15.62\%$ وهذا يدل على أن هناك تجانساً في إجابات أفراد العينة حول الأسباب الشخصية للتهرب من ضريبة الدخل.

اختبار الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بالأسباب الشخصية للتهرب من ضريبة الدخل وبين المتوسط الواجب توفره.
الجدول (10) نتائج اختبار الفرضية الرابعة

One-Sample Statistics

N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	الأهمية النسبية %	معامل الاختلاف %
50	3.8224	.16921	.02393	76.45%	4.43%

One-Sample Test

Test Value = 3				
t	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
			Lower	Upper
34.368	.000	.82240	.7743	.8705

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS.23)

يبين الجدول رقم (10) أن قيمة المتوسط الحسابي العام لعبارات محور الأسباب الشخصية ترتفع عن متوسط المقياس (3)، وبفرق معنوي بلغ (0.8224)، وتقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وتقابل شدة الإجابة "أنتق" على مقياس ليكرت، ومعامل اختلاف (4.43%) يدل على تجانس إجابات أفراد العينة، وبما أن احتمال الدلالة $P = .000 < 0.05$ ، فإننا نرفض الفرضية الرابعة ونقبل الفرضية البديلة، ويمكن القول إن الأسباب الشخصية تؤدي إلى التهرب من ضريبة الدخل، وبأهمية نسبية (76.45%).

5- الأسباب الاقتصادية:

يبين الجدول رقم (11) أن قيم المتوسطات الحسابية لجميع العبارات تدل على اتفاق أفراد العينة وبدرجة كبيرة وكبيرة جداً، حيث ترتفع قيم هذه المتوسطات عن متوسط المقياس المقابل لتدرجات مقياس ليكرت (3)، وبفرق معنوي، وقد حصلت العبارات على أهمية نسبية أعلاها للعبارة رقم (26) والمتضمنة اتساع الفجوة بين الطبقة الغنية والطبقة الفقيرة بأهمية نسبية (86.86%)، وأدناها للعبارة رقم (22) والمتضمنة المنافسة على كسب الأرباح واقتناص الفرص بأهمية نسبية (76.4%).

الجدول (11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية ونتائج اختبار

الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة فيما يتعلق بالأسباب الاقتصادية للتهرب من ضريبة الدخل

Test Value = 3			معامل الاختلاف %	الأهمية النسبية %	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الأسباب الاقتصادية
القرار	احتمال الدلالة	مؤشر الاختبار					

		t					
دال	.000	10.542	14.40	76.4	0.550	3.820	22.المنافسة على كسب الأرباح واقتناص الفرص.
دال	.000	19.594	10.81	85.66	0.463	4.283	23.تدني مستوى الدخل وغلاء المعيشة.
دال	.000	17.620	11.64	84.52	0.492	4.226	24.ارتفاع نسبة الضريبة على المكلف.
دال	.000	20.647	10.43	86.28	0.450	4.314	25.طبيعة مصدر الدخل (رواتب، تجارة، حرفة).
دال	.000	21.583	10.13	86.86	0.440	4.343	26.اتساع الفجوة بين الطبقة الغنية والطبقة الفقيرة.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.23

وبملاحظة قيم معامل الاختلاف لجميع العبارات يتبين أن أدنى قيمة لهذا المعامل بلغت $CV = 10.13\%$ وأعلى قيمة له بلغت $CV = 14.4\%$ وهذا يدل على أن هناك تجانساً في إجابات أفراد العينة حول الأسباب الاقتصادية للتهرب من ضريبة الدخل.

اختبار الفرضية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بالأسباب الاقتصادية للتهرب من ضريبة الدخل وبين المتوسط الواجب توفره.

الجدول (12) نتائج اختبار الفرضية الخامسة

One-Sample Statistics

N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	الأهمية النسبية %	معامل الاختلاف %
50	4.1974	.09456	.01337	83.95%	2.25%

One-Sample Test

Test Value = 3				
t	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
			Lower	Upper
89.537	.000	1.19740	1.1705	1.2243

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS.23)

يبين الجدول رقم (12) أن قيمة المتوسط الحسابي العام لعبارات محور الأسباب الاقتصادية ترتفع عن متوسط المقياس (3)، وبفارق معنوي بلغ (1.1974)، وتقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وتقابل شدة الإجابة "أثقف" على مقياس ليكرت، ومعامل اختلاف (2.25%) يدل على تجانس إجابات أفراد العينة، وبما أن احتمال الدلالة

$P = .000 < 0.05$, فإننا نرفض الفرضية الخامسة ونقبل الفرضية البديلة, ويمكن القول إن الأسباب الاقتصادية تؤدي إلى التهرب من ضريبة الدخل, وبأهمية نسبية (83.95%).

ثانياً: وسائل الحد من التهرب الضريبي:

الجدول (13) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية ونتائج اختبار

الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة (مدقي الضريبة) فيما يتعلق بوسائل الحد من التهرب الضريبي

Test Value = 3		معامل الاختلاف %	الأهمية النسبية %	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	وسائل الحد من التهرب الضريبي
احتمال الدلالة	مؤشر الاختبار t					
دال	.000	9.07	78.68	0.357	3.934	27. إعطاء حسم تشجيعي لمن يقدم تقريراً حقيقياً لدخله إلى ضريبة الدخل.
دال	.000	11.72	77.82	0.456	3.891	28. زيادة الحوافز للمتريين بدفع الضريبة في أوقاتها.
دال	.000	27.82	46.44	0.646	2.322	29. تسهيل تحصيل الضرائب عن طرق التقسيط.
دال	.000	11.30	75.96	0.429	3.798	30. العدالة والمساواة في فرض الضريبة.
دال	.000	10.53	84.52	0.445	4.226	31. تشديد العقوبات على متهربين الضريبة.
دال	.000	10.20	86.08	0.439	4.304	32. العمل على زيادة الوعي الضريبي.
دال	.000	11.30	85.14	0.481	4.257	33. تبسيط التشريعات المتعلقة بالضريبة.
دال	.000	13.75	75.62	0.520	3.781	34. القيام بجولات تفتيشية مفاجئة على دفاتر المكلفين.
دال	.000	10.60	87	0.461	4.350	35. زيادة فعالية نظام المعلومات في دائرة الضريبة.
دال	.000	12.17	84.98	0.517	4.249	36. مراعاة الحالة الاجتماعية للمكلف.
دال	.000	15.35	76.1	0.584	3.805	37. تعزيز دور الإعلام والصحافة وسهولة الحصول

							على المعلومة.
دال	.000	10.804	14.04	76.38	0.536	3.819	38.التشهير الاجتماعي للمتهربين من الضريبة.
دال	.000	11.108	14.09	77.06	0.543	3.853	39.تخصيص مكافأة لمن يبلغ عن أي متهرب ضريبي.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.23

يبين الجدول رقم (13) أنّ قيم المتوسطات الحسابية لمعظم العبارات تدل على اتفاق أفراد العينة وبدرجة كبيرة وكبيرة جداً على أنها تُشكل وسائل للحد من التهرب الضريبي، وهذه الوسائل بحسب أهميتها النسبية تتمثل ب: زيادة فعالية نظام المعلومات في دائرة الضريبة، والعمل على زيادة الوعي الضريبي، وتبسيط التشريعات المتعلقة بالضريبة، ومراعاة الحالة الاجتماعية للمكلف، وتشديد العقوبات على متهرب الضريبة، وإعطاء حسم تشجيعي لمن يقدم تقريراً حقيقياً لدخله إلى ضريبة الدخل، وزيادة الحوافز للمتربحين بدفع الضريبة في أوقاتها، وتخصيص مكافأة لمن يبلغ عن أي متهرب ضريبي، والتشهير الاجتماعي للمتربحين من الضريبة، والقيام بجولات تفتيشية مفاجئة على دفاتر المكلفين، والعدالة والمساواة في فرض الضريبة، وتعزيز دور الإعلام والصحافة وسهولة الحصول على المعلومة. وبملاحظة قيم معامل الاختلاف لجميع العبارات يتبين أنّ أدنى قيمة لهذا المعامل بلغت $CV = 9.07\%$ وأعلى قيمة له بلغت $CV = 27.82\%$ وهذا يدل على أنّ هناك تجانساً في إجابات أفراد العينة حول الوسائل المقترحة للحد من التهرب الضريبي.

اختبار الفرضية السادسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة فيما يتعلق

بوسائل الحد من التهرب الضريبي وبين المتوسط الواجب توفره.

الجدول (14) نتائج اختبار الفرضية السادسة

One-Sample Statistics

N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	الأهمية النسبية %	معامل الاختلاف %
50	3.8926	.16152	.02284	77.85%	4.15%

One-Sample Test

Test Value = 3				
t	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
			Lower	Upper
39.077	.000	.89263	.8467	.9385

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS.23)

يبين الجدول رقم (14) أن قيمة المتوسط الحسابي العام لعبارات محور وسائل الحد من التهرب الضريبي ترتفع عن متوسط المقياس (3)، وبفرق معنوي بلغ (0.89263)، وتقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وتقابل شدة الإجابة "أثقف" على مقياس ليكرت، ومعامل اختلاف (4.15%) يدل على تجانس إجابات أفراد العينة، وبما أن احتمال الدلالة $P = 0.000 < 0.05$ ، فإننا نرفض الفرضية السادسة ونقبل الفرضية البديلة، ويمكن القول إن الوسائل المقترحة تساهم في الحد من التهرب الضريبي، وبأهمية نسبية (77.85%).

الاستنتاجات والتوصيات:

أ- الاستنتاجات:

1- يرى مدققو الضريبة في مديرية مالية اللاذقية أن هناك أسباباً تشريعية تؤدي إلى التهرب من ضريبة الدخل، وبأهمية نسبية (78.86%)، وتتجلى هذه الأسباب بمدى وضوح نصوص القانون بالنسبة إلى المقدر، وصرامة نظام العقوبات الخاص بالمتهربين، وعدم الالتزام بالتطبيق الكامل للعقوبات المتعلقة بالمتهربين، ومدى وضوح نصوص القانون بالنسبة إلى المكلف، وعدم كفاءة الإعفاءات المنصوص عليها في القانون، واستغلال المكلف الثغرات الموجودة في القانون.

2- يرى مدققو الضريبة في مديرية مالية اللاذقية أن هناك أسباباً إدارية تؤدي إلى التهرب من ضريبة الدخل، وبأهمية نسبية (73.79%)، وتتجلى هذه الأسباب بمدى كفاءة نظام المعلومات في الدائرة وقدرته على جمع بيانات دخول المكلفين، وضعف الرقابة الإدارية وقصورها عن كشف التهرب الضريبي، وكفاءة الموظفين وقدرتهم على القيام بالأعمال الموكلة إليهم، والإجراءات الروتينية المتعلقة بمراحل تقدير الضريبة وتحصيلها، ومدى كفاءة نظام التحصيل في الدائرة.

3- يرى مدققو الضريبة في مديرية مالية اللاذقية أن هناك أسباباً اجتماعية تؤدي إلى التهرب من ضريبة الدخل، وبأهمية نسبية (71.35%)، وتتجلى هذه الأسباب بجهل المكلف بأهمية الضريبة ودورها في الاقتصاد الوطني، ونظرة المجتمع للمتهربين من الضريبة، والحالة الاجتماعية للمكلف.

4- يرى مدققو الضريبة في مديرية مالية اللاذقية أن هناك أسباباً شخصية تؤدي إلى التهرب من ضريبة الدخل، وبأهمية نسبية (76.45%)، وتتجلى هذه الأسباب بقلّة الوعي بأثر التهرب السلبي على المجتمع، وشعور المكلف بعدم عدالة النظام الضريبي، وسيطرة الجشع والرغبة في جمع المال، وشعور المكلف بوجود ازدواج ضريبي عليه.

5- يرى مدققو الضريبة في مديرية مالية اللاذقية أن هناك أسباباً اقتصادية تؤدي إلى التهرب من ضريبة الدخل، وبأهمية نسبية (83.95%)، وتتجلى هذه الأسباب باتساع الفجوة بين الطبقة الغنية والطبقة الفقيرة، وطبيعة مصدر الدخل (رواتب، تجارة، حرفة)، وارتفاع نسبة الضريبة على المكلف، وتدني مستوى الدخل وغلاء المعيشة، والمنافسة على كسب الأرباح واقتناص الفرص.

6- يرى مدققو الضريبة في مديرية مالية اللاذقية أن هناك وسائل تحد من التهرب الضريبي، وهذه الوسائل مرتبة تنازلياً وفق الآتي: زيادة فعالية نظام المعلومات في دائرة الضريبة، والعمل على زيادة الوعي الضريبي، وتبسيط التشريعات المتعلقة بالضريبة، ومراعاة الحالة الاجتماعية للمكلف، وتشديد العقوبات على متهرب الضريبة، وإعطاء حسم تشجيعي لمن يقدم تقريراً حقيقياً لدخله إلى ضريبة الدخل، وزيادة الحوافز للملتزمين بدفع الضريبة في أوقاتها، وتخصيص مكافأة لمن يبلغ عن أي متهرب ضريبي، والتشهير الاجتماعي للمتهربين من الضريبة، والقيام بجولات

تفتيشية مفاجئة على دفاتر المكلفين, والعدالة والمساواة في فرض الضريبة, وتعزيز دور الإعلام والصحافة وسهولة الحصول على المعلومة.

ب- التوصيات:

1- زيادة كفاءة نظام التحصيل الضريبي وزيادة كفاءة مقدري الضريبة للكشف عن حالات التهرب المختلفة من خلال التأهيل والتدريب.

2- العمل على زيادة الوعي الضريبي لدى المواطنين؛ من خلال تعريفهم بواجبات التزاماتهم الضريبية الحالية وكيفية أدائها, وتعريف المكلفين بحقوقهم التي يكفلها التشريع الضريبي وما يتحملون من جزاءات في حالة إخلالهم بأداء ما يترتب عليهم من ضريبة سنوية؛ وذلك من خلال المؤسسات المختصة في مجال الدعاية لمساعدة الإدارة الضريبية على نشر الوعي الضريبي.

3- وضع حوافز تشجيعية تساهم في الحد من التهرب الضريبي, واختيار الأوقات الأكثر ملاءمة للمكلف والتقسيم في دفع الضريبة.

4- تحسيس المكلفين بمادية الضرائب, أي جعل المكلف يرى ويلمس أن ما يدفعه من ضرائب إنما يعود عليه وعلى مجتمعه في شكل خدمات هو في حاجة إليها.

5- ضرورة اعتماد مبدأ الشفافية في تقديم المعلومات للمكلفين من قبل مدققي الضريبة, مما يساعد على تشجيع الثقافة الضريبية, وبالتالي الحد من التهرب الضريبي.

المراجع:

- 1- بن بكريتي, بومدين. أثر الغش والتهرب الضريبي على الإيرادات الجبائية في الجزائر خلال الفترة 1992-2008, رسالة ماجستير في التحليل الاقتصادي, كلية الحقوق والعلوم التجارية, جامعة مستغانم, الجزائر, 2010, 112.
- 2- حسين, رلى عبد الرزاق. مدى التزام الفاحص الضريبي الفلسطيني بمعايير المراجعة واثـر ذلك في الحد من والكشف عن حالات التهرب الضريبي, رسالة ماجستير, جامعة النجاح الوطنية, 2010, 25.
- 3- الخطيب, خالد. التهرب الضريبي, مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية, المجلد (16), العدد الثاني, دمشق, سورية, 2000, 160.
- 4- الدالي, سليمان؛ داؤد, رواد. دور التدقيق الضريبي في اكتشاف التهرب الضريبي: دراسة ميدانية في مديريات المال بمحافظة اللاذقية, مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية, سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية, المجلد (37), العدد الأول, 2015, 277-300.
- 5- سميرة, بلعجال. التهرب الضريبي في الجزائر, رسالة ماجستير, كلية الحقوق والعلوم التجارية, جامعة مستغانم, الجزائر, 2014, 14.
- 6- سهر, حيد عمران. التهرب من ضريبة الدخل والعوامل المسببة له وآلية مكافحته: بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب, مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية, المجلد (10), العدد الثاني, 2018, 483-509.
- 7- صبار, معتز علي صبار. التهرب الضريبي في العراق ورق معالجته, مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية, العدد الأول, العراق, 2009, 326.

- 8- عبد الله، قاسم محمد؛ عليوي، نجم عبد. *التهرب الضريبي في العراق: الأسباب وسبل المعالجة: دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للضرائب- فرع الديوانية*, مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية, المجلد (13), العدد الثالث, 2011, 168-186.
- 9- عليمات, خالد عيادة. *التهرب الضريبي أسبابه وأشكاله وطرق الحد منه*, مجلة المنارة, المجلد (19), العدد الثاني, 2013, 113-143.
- 10- القيسي, أعاد محمود. *المالية العامة والتشريع الضريبي*, دار الثقافة للنشر والتوزيع, 2011, 147.
- 11- كاظم, حيدر عودة, *دوافع التهرب الضريبي في العراق: دراسة ميدانية في الهيئة العامة للضرائب فرع الديوانية*, مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية, المجلد (18), العدد الثاني, 2016, 230-246.
- 12- مهائني, محمد خالد. *التهرب الضريبي وأساليبه مكافحته*, منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية, 2010, 10.
- 13- Patrick A. Imam and Davina F. Jacobs., *Effect of Corruption on Tax Revenues in the Middle East. International Monetary Fund. From, 2007.*
<http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2007/wp07270.pdf>